الجزائريون و ظاهرة الريف المقهور داخل عمالة وهران
1936-1954

للأستاذ: زايدي عزالدين – قسم التاريخ-جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس-

مقدمــة

مثلت ظاهرة الاستعمار "الأسلوب المطلق" لعملية التسلط على الشعوب المستضعفة، من جميع جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية. و فيما يتعلق بموضوع بحثنا هذا، فقد تعرضت مختلف الأقلام التي تناولت هذه الدراسة، إلى وضعية الجزائريين الصعبة. فقد صورت إحدى الصحف الاستعمارية في غرب البلاد، و هي جريدة "وهران الصباح" Oran Matin، الوضع الاقتصادي عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية على النحو التالي: "نعم إن البؤس ينتشر في كل جهة، و الأهالي هم أول الضحايا..إننا نشاهد هروب جماعي للأهالي من الدواوير نحو المدن.. إنها قوافل من المتسولين..."

و رغم كل المساعي الجزائرية التي كانت تهدف إلى المطالبة بإصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية، لتحسين أوضاع الجزائريين، إلا أن ذلك لم يكن كافيا أمام تعنت السلطات الإدارية الاستعمارية التي لم تقبل أبدا بفكرة التساوي و الحقوق بين الجزائريين و الفرنسيين، مما جعل الأمور تتضح عند الوطنيين الجزائريين الذين بدأو يدركون النوايا الحقيقية للاستعمار الفرنسي

أولا: الجزائريون وظروف الحرب المأسوية

جاء في تقرير المدير العام لبنك الجزائر "إسكالييه" Escalier، أمام اللجنة الإدارية للبنك حول الوضع الاقتصادي عشية الحرب مايلي: "إن الأزمة لا تعود إلى قلة الإنتاج أو رداءة نوعيته، و إنما تتمثل في كيفية إيجاد الطرق لتصريف هذه المنتجات، أي أن المسألة هي مسألة أسعار..."(1) و قد دخل الاقتصاد الوهراني مرحلة ركود بداية من سنة 1930 دامت إلى غاية مطلع الخمسينات.

و قد شكل تراجع الإنتاج الزراعي الركيزة الأساسية لهذا الركود الاقتصادي المتواصل، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم الحرب العالمية الثانية. هذه كلها عوامل ساهمت في تشتيت طرق الصادرات الوهرانية من الإنتاج الزراعي. (2)و أدى تدهور الوضع الاقتصادي إلى انتشار مظاهر سلبية وسط المجتمع الجزائري وصلت إلى حد التظاهر. حيث خرج الآلاف من الجزائريين و الأوروبيين في مدينة سيدي بلعباس للمطالبة بالعمل من أجل توفير الغذاء لعائلاتهم. مما دفع بالمجلس العام المصادقة على تقديم مساعدات مالية قدرت بـ50000 فرنك لكل من الأوروبيين و الجزائريين.(3)

و مما لا شك فيه، أن الاقتصاد الجزائري قد تأثر إلى درجة كبيرة بالظروف العامة للحرب. فقد أفرزت الحرب العالمية الثانية واقعا مرا يبرز مدى درجة هذا التأثر على حياة الجزائريين. من ذلك أن حالة هؤلاء الجزائريين قد زادت تعقيدا لدرجة بروز مظاهر الفقر و الجوع و انتشار الأمراض و الأوبئة في الوسط الجزائري الذي أصبح يعيش وضعية مزرية ناتجة عن السياسات المختلفة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية للقضاء على روح المقاومة التي بدأت تنتشر عند الجزائريين.

و بقدر ما كانت مساهمة الجزائريين في الحرب كبيرة، بقدر ما كلفتهم خسائر بشرية و مادية أكبر. الأمر الذي صعب على فرنسا تجاهل هذه الخسائر أو حتى غض الطرف عنها، بدليل التصريح الذي أدلى به الأمين العام للشؤون الاقتصادية لدى الحاكم العام للجزائر عندما صرح قائلا: "تحمل الجزائر عبء مساهمتها الكبيرة في تحرير المتروبول، و على فرنسا أن تبذل جهدا أكبر تجاه الجزائر، حتى تتمكن من تحقيق مستوى معيشي أفضل و مناسب..."(4)

و كباقي مناطق البلاد الأخرى، فقد كان تأثير الحرب العالمية الثانية واضحا في القطاع الوهراني. حيث عانى الجزائريون وضعا اقتصاديا و اجتماعيا صعبا تجلى بوضوح في حياتهم اليومية و شمل مجالات مختلفة، كندرة المواد الغذائية، و المواد الأولية الضرورية للاستعمال اليومي المنزلي، خاصة منها الفحم و الخشب، و الخلل الذي أصاب عملية التموين العائلي بالمواد الغذائية، الذي كان يتم وفق نظام البطاقات الذي فرضته الإدارة الاستعمارية على السكان، حتى يتمكنوا من التزود بالمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك و الألبسة إلى ما شابه ذلك.(5) فارتفعت الضرائب و تقلصت فرص العمل و انتشرت ظاهرة السوق السوداء و معها الأمراض و الأوبئة الفتاكة، خاصة منها مرض "الحمى الصفراء" Typhus.(6)

فانعكست هذه الظروف على الجزائريين الذين باتوا على أبواب التمرد و العصيان من شدة حالة اليأس التي انتابتهم، و قد عبر عن ذلك الوضع أحد الجزائريين في رسالة، مجهولة المصدر، بعث بها إلى المستشارين المسؤولين في بلدية وهران في فبراير 1942 يقول فيها: " أيها السادة النواب و مستشارو البلدية، أدوا واجبكم و اعدلوا بين الناس دون تمييز عرقي.. أن تقتلونا دفعة واحدة، أهون لنا من أن نموت الواحد تلو الأخر على نار هامدة..."(7)

و الواقع أن الحكومة الاستعمارية كانت قلقة جدا. فالحالة الغذائية و الاقتصادية حرجة، و قد وجدت جذورها بعد انتهاء الحرب الكبرى، أي الحرب العالمية الأولى، أين كانت البلاد تتخبط في أزمات متتالية. فهذه الحكومة لم يكن لديها برنامج شامل و جاد لسياسة اقتصادية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضعية الكارثية التي كانت عليها الزراعة في المنطقة الغربية في منتصف سنة 1941،(8) و اجتماعية تقنع بها الجزائريين المسلمين و تجعلهم يثقون في وعودها. لذلك، فلا أوضاع الحرب و لا تلك التي جاءت بعدها كانت كفيلة بتغيير حياة الجزائريين نحو الأفضل.

ثانيا: مخططات الإدارة الاستعمارية لسلب أراضي الجزائريين

إن الحديث عن الريف الجزائري هو الحديث عن ملايين الهكتارات التي قامت عليها سلالات من العائلات المالكة التي أفصحت عن ميلاد أسطورات حقيقية بإمكانها أن تشكل إحدى روائع الفن السابع.(9) و على ذكر المحاولات التي بادرت بها فرنسا الاستعمارية نجد محاولة "نابليون الثالث"، في إطار مشروع المملكة العربية، و مشروع قسنطينة الذي جاء به "ديغول" سنة 1958، مرورا بمشروع "بلوم-فيوليت"، إلا أن المشروع الاستعماري، خلال القرنين التاسع عشر و العشرين، كان يهدف إلى خلق طبقة ريفية تحت شعار "تثبيت و تجميع الجزائريين و منعهم من الترحال".(10)

و من خلال دراسته حول الفلاح الجزائري و الحرفي الأهلي لسنة 1939، يقول "أوغسطين برك" Berque Augustin: "أن الحدث الملفت للانتباه في تطور المجتمع الأهلي بعد مرور مائة عام عن الاحتلال هو توقف حركة الترحال و تثبيت الأهالي في الأرياف..."(11) و بعد احتلاله للمناطق الإستراتيجية و مصادرته لأجود الأراضي، بدأ يسن القوانين و المراسيم من أجل تقسيم البلاد إلى وحدات يسهل عليه التحكم فيها.

و كانت أول محاولة لتحطيم البنية الاجتماعية للشعب الجزائري.(12) و هنا، ينبغي علينا التمييز بين مختلف أشكال نزع الأراضي بصفة جماعية و الأشكال الأخرى القائمة على مجرد المضاربة العقارية التي برع فيها "السماسرة"، و بين الوسائل الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى المطبقة على الجزائريين. في الحقيقة لا يمكن تحديد المساحات التي استولى عليها الاستعمار طيلة أزيد من قرن من الزمن نظرا لتضارب الأرقام في هذا الموضوع.(13) لكن ما هو ثابت، هو أنها استمرت مع طول فترة الاحتلال.

و قد أشارت بعض المصادر إلى نزع ملكية دوار "عين الشرفة" ببلدية زهانة Saint Lucien قديما، خلال سنة 1943، عندما تم الاستيلاء على حوالي 4500 هكتار من أراضيه.(14) مما يدل على أن نزع الملكية تواصل حتى في ظروف الحرب القاهرة. و تقدم السيد "هدام محمد" من دوار "يحي" قبيلة "المحاميد"، بطلب للحاكم العام يشتكي فيه أحد الكولون الذي يكون قد نزع منه 59 هكتار في أرضه بضواحي "سيدي علي بن يعقوب" Chanzy، مما يدل على أن النزع لم يتم فقط بالطرق الإدارية و إنما اتخذ أشكال القوة في بعض الأحيان.(15)

و تواصلت عملية الاستيلاء على الأراضي في القطاع الوهراني، بشكل ملفت للانتباه، في منطقة سيدي بلعباس حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. و سمح ذلك بتأسيس المستثمرات الفلاحية الكبرى، التي أخذت تتوجه نحو المدينة، بعدما بدأ الأوروبيون يهجرون الريف بسبب الظروف الجديدة التي أفرزتها الحرب. حيث استفاد الملاك الكبار الأوربيين من هذه الوضعية عندما أسسوا ملكياتهم على حساب الفلاحين الجزائريين. غير أنهم تضرروا من الركود الذي أصاب المعاملات التجارية مع فرنسا خلال الحرب، إلا أن الأمور، سرعان ما رجعت إلى نصابها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.(16)

إن الأساليب الرسمية للاستعمار للاستيلاء على أراضي الفلاحين الجزائريين جاءت متنوعة، منها ما يتعلق بالفلاحين مباشرة، إذ سلبت منهم هذه الأراضي بطريقة "المضاربة" مما سمح للمضاربين التصرف فيها فقاموا ببيعها إلى "الإدارة".

فانتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحين تعد من صميم المأساة الاستعمارية، حيث أدت إلى فقدان ما يقارب من مليونين هكتار من أجود الأراضي الموجودة في أحسن المناطق الجزائرية. فلجأت السلطة الاستعمارية إلى وسائل استثنائية للاستيلاء عليها. و هنا ينبغي أن نميز بين أشكال نزع الأراضي بصفة جماعية و الأشكال القائمة على واقع المضاربة العقارية، و بين الوسائل الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى المستعملة ضد الجزائريين.(17)

أما الصفقات العقارية التي كانت تتم، فقد شهدت تمليكا مكثفا للأراضي لصالح الكولون، بلغ زيادة قدرت بـ 74000 هكتار في القطاع الوهراني مقارنة مع العمالات الأخرى.(18)فالتوسع الذي شهدتها الملكيات الأوروبية كان يتواصل بطريقة ذكية هي "الصفقات الحرة" التي مكنت الكولون من الاستحواذ على 125000 هكتار، فيما بين 1920 إلى 1936. و حتى لما أصبح ميزان الصفقات سلبيا بالنسبة للكولون في الفترة الممتدة من 1938 إلى 1954، فإن الأوروبيين لم يخسروا سوى 50000 هكتار. هذا معناه أن الفلاحين الجزائريين لم يستطيعوا استرداد الأراضي التي تنازلوا عنها في مراحل الأزمات.

استغلت السلطة الاستعمارية مستوى الفقر و الأمية الذي انتشر بين السكان الجزائريين لتمرر مثل هذه الصفقات. ففي عمالة وهران، سيطر الكولون على 81% من الملكية الزراعية في منطقة تلمسان،و على 35787 هكتار في منطقة سيدي بلعباس، حيث لم يبق للجزائريين فيها سوى 908 هكتار فقط.(19) كما أن مناطق معسكر و بدرجة أقل سعيدة - خاصة المساحات الغابية- شهدت هي الأخرى فقدان الجزائريين لأملاكهم داخل الدوار نتيجة الاستيطان الحر قبل أن يتحول الدوار إلى نظام إداري أو "كومين".

و من هنا تظهر "الحيلة" التي استعملها الكولون بدعم من الإدارة الاستعمارية في كسب المزيد من أراضي الجزائريين عندما قاموا ببيع حوالي 252000 هكتار للجزائريين بقيمة 400 مليون فرنك، استردوا منها 352000 هكتار بقيمة 380 مليون فرنك. و من هنا نلاحظ الفوائد الكبيرة التي كان يتحصل عليها الكولون من وراء استثمارهم لهذا الميدان. و حتى بعد الحرب العالمية الثانية تمكن الكولون من بيع ملكيات معزولة دون القيام بشراء ملكيات أخرى، فقد تمكنوا من جمع رأس مال حقيقي أعيد استثماره في شراء العتاد الفلاحي بعد سنة 1947. و قد حقق الكولون صفقات مربحة طول الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954 تمثلت في بيعهم لـ70500 هكتار بقيمة 4565 مليون فرنك، مقابل استردادهم لـ 45000 هكتار بقيمة 1898 مليون فرنك.(20) و هنا أيضا نلاحظ الفوائد الباهظة التي حققها الكولون على حساب الجزائريين.

ثالثا: التنـازل المجانـي عن الأراضـي لتمليك الكولـون

إلى جانب هذا ، انتهجت الإدارة الاستعمارية أسلوب جديد لتمليك الكولون و هو ما عرف بالتنازل المجاني للأرض، خاصة منها أراضي الدومان، و يذكر "أجرون" أن قرابة 275000 هكتار منحت في ظروف غامضة ما بين 1921 إلى 1937.(21) و بالرغم من ذلك، إلا أن سياسة التنازل المجاني لم تمكن الكولون من الاستقرار في المراكز الاستيطانية التي أنشئت من أجل ذلك، الأمر الذي جعلهم يهاجرون نحو المراكز الحضارية الكبرى و يبيعون المستثمرات الفلاحية و الأراضي إما للشركات المالية الكبرى أو للفلاحين. و الجدول التالي يوضح لنا المساحات الزراعية التي انتقلت من الجزائريين إلى الكولون مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية 1947.

و قد ذكر المؤرخ "ياكونو" فيما يتعلق بالتوزيع المجاني للأراضي بأن قانون 1873 قد جلب للإدارة الاستعمارية في منطقة الشلف 6000 هكتار.(22) و بهذا أصبح الكولون يمتلكون حوالي 2.720.000 هكتارا في سنة 1930، كانت تمثل حوالي 27% من الأراضي الصالحة للزراعة.(23) مع العلم أن معظمها كان يقع في المناطق الخصبة. و تم منح هذه الأراضي للبلديات التي أنشئت لتتصرف فيها و تقوم بكراءها في مراحل لاحقة على الجزائريين. و قد صرح ممثل الكولون في المفوضيات المالية بمقاطعة

تلمسان: " إن كولون عمالة وهران استفادوا أكثر من غيرهم من قوانين 1873 و 1887، و نعتبر القانون الأول بحق، قانون الكولون..".(24)

هذه الحقائق تضع حدا لإدعاءات العديد من المؤرخين الفرنسيين الذين قالوا بأن التوزيع المجاني للأراضي قد توقف قبل الحرب العالمية الثانية، غير أن ذلك كذبته الوثائق الأرشيفية لبلدية "مولاي سليسن" الاستعمارية في دائرة سيدي بلعباس، التي أثبتت بأن العملية قد استمرت إلى ما بعد سنة1942.(25)

بقيت هذه الأراضي التي بلغت حوالي 7 ملايين هكتار بحوزة الجزائريين ،(26) و كان معظمها يقع في المناطق الجبلية المحيطة بالدواوير، و هي أراضي ذات تربة غير خصبة. و بإمكاننا القول، بأن هذه الأراضي جامدة من الجانب الزراعي، لأن الوسائل المستعملة فيها بقيت تقليدية مما جعل الإنتاج الزراعي من محصول القمح يشهد انخفاضا متواصلا.(27)

و ظلت عملية كراء الأراضي ترتفع بارتفاع عدد العمال الزراعيين و الخماسيين. و كانت مساحة الأراضي المعروضة للكراء في كل العمالات تفوق بكثير أراضي "الدومان" و الأراضي الغابية، مما يجعل أهميتها واضحة في المسألة الزراعية. هذا الأمر، أشارت إليه جملة من التقارير الهامة و الواردة من ديوان الحكومة العامة نفسها سنة 1937. و أكدت هذه التقارير على ضرورة إيجاد حلول في شكل عمليات توزيع أراضي للكراء لصالح الفلاحين الجزائريين.و تؤكد هذه التقارير عن وجود إمكانية كراء 31830 هكتارا من أراضي "الدومان" (قدرت منها في عمالة وهران بـ 15240 هكتار) و حوالي 13655 هكتار من أراضي "الغابات" منها 857 هكتار في عمالة وهران.(28) و جاءت هذه العملية ضمن ما أسمته حكومة الجبهة الشعبية بالبرنامج الإصلاحي الموجه للجزائريين. و ذكرت المصادر الفرنسية لما وراء البحار بعض الأرقام المتعلقة بكراء الأراضي للجزائريين داخل مختلف البلديات الموجودة في العمالات الثلاث التي تمت سنة 1937 و التي ذكرت منها فيما يتعلق بعمالة وهران:

- أراضي الدومان ـــــ 21680 هكتار
- غابات ـــــ 1884 هكتار
- أراضي البلدية ـــــ 93965 هكتار(29)

رابعا: السياسة الغابية لاستكمال مخطط الهدم

مثلت الغابة، التي كانت عبارة عن محمية، مأكل الحيوانات و الإنسان معا.(30) و شكلت الملجأ الأخير للجزائريين المشردين و الذين طردهم الاستعمار من الأراضي الصالحة للزراعة. و منذ صدور قانون جوان 1851،(31) و الغابة تشهد توسعا في ملكيتها لفائدة الإدارة الاستعمارية، التي طبقت النظام الغابي من أجل تقليص الأراضي الزراعية، الأمر الذي فتح الشهية أمام عدد كبير من الكولون و المضاربين للتدفق عليها بحثا عن الرزق. و أقبلت الإدارة الاستعمارية على سن ترسانة من القوانين و المراسيم طوال الفترة التي وجد فيها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، لأنها كانت تنظر إليها بطمع كبير لما تمثله من ثروة ستستفيد منها فرنسا حتما. و قد تحدث عنها الباحث "شارني جون بول" Charnay J.P، عندما تعرض لحوالي 45 نصا قانونيا،(32) أظهرت كلها التسلط و القمع الذي فرض على الجزائريين.

أغلب هذه القوانين أعادت إلى الأذهان سياسة المحتشدات التي جسدها القانون السلطاني لعام 1863، و الذي قام بتحديد الأراضي الغابية نهائيا، حتى ينظم استغلال الغابات.(33) و جاءت كرد فعل استعماري على ما أسماه بالحرق المتعمد للغابات، فأكد على كيفية اتخاذ الإجراءات الردعية لمنع الحرائق في الغابات الجزائرية.

قاوم الجزائريون هذه القوانين مقاومة شديدة، لأنها كانت تمثل في نظرهم سلاحا يمنعهم من ممارسة حرفة الرعي في مناطق كانت في الماضي القريب ملكا لهم و مصدر عيشهم. و لهذا فإن التعليمات الإدارية التي أصدرها والي عمالة وهران كانت كلها تنص على معاقبة الجزائريين الذين يمارسون حرفة الرعي في الغابة، و أي معارضة لهذه التعليمات تفسر على أنها ممارسة سياسية تقاوم الوجود الفرنسي في الجزائر، لذا يجب معاقبة المتسببين و وضع حد لهذا النشاط الرعوي.(34)

أمام ظروف الحرب الاستثنائية خضعت معظم الغابات، بما فيها تلك الموجودة في المناطق الصعبة، إلى عمليات هدم كبيرة، لأنه لم تراع فيها أبسط شروط الاستغلال العقلاني. و الإحصائيات التي بين أيدينا توضح بشكل دقيق هذا الجرم المرتكب في حق الغابات الجزائرية.(35)

إذا أردنا أن نقدر حجم الكارثة التي ضربت الثروة الغابية في الجزائر خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، علينا أن نقارن إنتاج هذه المرحلة بمراحل الفترات العادية، فسنجد أن الفرق سبع مرات أكبر. و عليه فإن الغابات كانت معرضة للإتلاف. لأن العملية تواصلت بشكل همجي خلال مرحلة حرب التحرير الوطني.

الإحالات أو الهوامش

1- Fontanille (H), « Situation économique des départements Algériens », In dépêche Oranaise, N° 8273, année 1936. Et voir aussi du même auteur l'article : « Le nouveau statut viticole et la viticulture algérienne », In Questions Nord-Africaine, Juin 1935, pp 51-63.

2- S.E.D.I.A, Etude du développement économique de l'ouest Algérien, Novembre 1959, pp 31-57.

3- Archives de la commune de Sidi Bel Abbes, Boite année 1935, délibération du conseil municipal en session ordinaire en date du 29/01/1935, S/P, de S.B.A, N° 1958, du 15/02/935.

4- A.W.O, dossier presse, l'Echo d'Oran, du 24/07/1945.

5- A.W.O, préfecture d'Oran, CIE N° 431, AOUT 1941 ? Et aussi : CIE N° 42 , Janvier 1942.

6- A.W.O, P/Oran, CIE N° 585, Novembre 1941.

7- A.W.O, P/Oran, CIE N° 112, février 1942.

8- A.W.O, dossier presse, L'Echo d'Oran, « Chronique agricole », p02, 27/04/1941.

9- Tabet-Ainad (Redouane), Histoire d'Algérie, Sidi-Bel-Abbès de la colonisation à la guerre de libération en zone 5 de la wilaya 5, 1830-1962, éditions ENAG, Alger, 1999, p 85.

10- Pasquier Bronde (L), « Le Paysannat indigène en Algérie », In Revue Questions Nord-africaine, N° 14, Mai 1939, pp 61-88.

11- Berque (Augustine), Pour le paysan et l'artisan indigène, éditions Minerve, Paris, 1939. (Cité par : Bessaoud Omar, « Etat des savoirs en sciences sociales et humaines » Communication au symposium tenu au CRASC- d'Oran du 20 au 22 septembre 2004).

12- Sari (Djilali), La dépossession des fellahs 1830-1962, SNED, Alger, 1975, pp 07-21.

13- يحدد "بيريمهوف" Peyerimhoff، في التقرير الذي رفعه إلى الحاكم العام "جونار" سنة 1906، مساحة أراضي البايلك بـ 176168 هكتار موزعة على العمالات الثلاث على النحو التالي: 128010 هكتار في عمالة قسنطينة، و 34156 هكتار في عمالة وهران، و 14000 هكتار في عمالة الجزائر. أنظر:

- rapport Peyerimhoff, in bibliothèque C.D.E.S, Oran, portant transcriptions suivantes : AG 1906-N°51.

14- A.W.O, B 4476, Préfecture d'Oran, N° 2322, commune de Saint Lucien, Le 30 mai 1943.

15- A.W.O, B 4476, 3ém Bureau, Dir..des Affair..musul .., Alger le 22 janvier 1942.

16- Ainad Tabet (Redouane), Histoire d'Algérie…, op.cit, 81-86.

17- ولد النبيه (كريم)، الجزائريون و الإدارة الاستعمارية الفرنسية في عمالة وهران 1866-1947، رسالة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2007، ص 187.

18- Ageron.., Histoire de l'Algérie contemp.., T2, op.cit, p 480.

19 Prenant (André), « La propriété foncière des citadins dans les régions de Tlemcen et Sidi Bel Abbes »In Annales Algériennes de géographie, 2°année, N° 3, Alger, 1967, p6.

20- Ageron, Histoire de l'Algérie contemp.., T2, op.cit, p 481.

21- Ibid.., p 482.

22- Yacono (Xavier), Les bureaux arabes et l'évolution des genres de vies indigènes dans l'ouest du tell Algérois, éditions Larose, Paris, 1953, pp 234-247.

23- Les Associations Agricoles, tome 1, L'Oranie, éditions presses de la société des papeteries et imprimeries, L.Fouque, Oran le 27 octobre 1956.

24- Sari.., op.cit, p 45.
25- Archives communales de Slissen, situation du peuplement au 1er juillet 1942.
26- Mesli (Mohamed Elyes), Les origines de la crise agricole en Algérie, du cantonnement de 1846 à la nationalisation de 1962, éditions Dahlab, Alger, 1996, p125.
27- A.W.O, Annuaire Oranais Administratif 1894, impôt foncier en Algérie, p 06.
28- C.A.O.M/ Aix, rapport confidentiel du cabinet du GGA, Le paysannat situation politique, économique et social, p16.(Cité par Ouldennebia Karim, In thèse de doctorat, op.cit, p 197.
29- C.A.O.M/ Aix/ Fonds du ministère d'état chargé des affaires Algériennes, rapport confidentiel, série 81F 2512K.(cité par Ouldennebia Karim, In thèse de doctorat, op.cit, p 197.)
30- Ageron, Histoire de l'Algérie contemp.., T2, op.cit, p 206.
31- صدر هذا القانون في 16 جوان 1851 و تعتبر المادة الرابعة من هذا القانون، و خاصة الفقرة الرابعة منها، أخطر ما جاء في النصوص القانونية فيما يتعلق بالغابات الجزائرية، حيث نصت على أن الحظيرة الوطنية تتكون من الخشب و الغابات و عليه فإن الدولة الاستعمارية هي التي تملك الحق في تسيير هذه الثروة.
32- هذه الترسانة من القوانين جاءت لتعطي الصبغة القانونية لكل المناشير التي أوجدها الاستعمار منذ دخوله أرض الجزائر.لمزيد من المعلومات أنظر:
- Charnay Jean Paul, La vie musulmane en Algérie d'après la jurisprudence de première moitié du 20° siècle, PUF, Paris, 1965.
33- Mesli (Mohamed Elyes), Les origines de la crise agri…, op.cit, pp 91-111.
34- A.W.O, Conseil général du département d'Oran, rapports du préfet et procès verbaux des délibérations 1919.
35- Sari.., op.cit, p 125.